

Distr.: General
17 March 2004
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة
وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من
أفراد وكيانات

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل طيه تقريراً أعدته السلطات المعنية في حكومة بنغلاديش عملاً
بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، لتنظر فيه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد
وكيانات (انظر المرفق).

وأود أن أوجه انتباهكم إلى أنه ليس هناك أي سهو فني غير متعمد في التقرير
(الفقرات ٩ و ١٠ و ١٩). وستحال المعلومات الناقصة إلى اللجنة كإضافة إلى هذا التقرير.
لذلك أود أن أطلب إلى اللجنة أن ترجى موعد تقديم هذه الإضافة إلى ما بعد ٣١ آذار/
مارس ٢٠٠٤.

وأود أيضاً أن أؤكد لكم أن التأخير في إعداد مثل هذا التقرير الشامل يعزى فقط
إلى قيود تتعلق بالموارد والقدرات على الصعيد الوطني.

(توقيع) د. افتخار أحمد شودري

السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس اللجنة من
الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة
التقرير المقدم من بنغلاديش بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١ - الرجاء تقديم بيان بأنشطة أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات في بلدكم، إن وجدت هذه الأنشطة، والخطر الذي تشكله على بلدكم وعلى المنطقة، فضلا عن الاتجاهات المحتملة.

الجواب: لا توجد حتى الآن أي أنشطة تتعلق بأسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة أو حركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات في بنغلاديش. وقامت مؤخرا السلطات الحكومية المعنية بإجراء تحقيق لتقييم تواجد المنظمات المذكورة أعلاه أو أنشطتها. وبات من الواضح من خلال هذا التحقيق أنه لا يوجد في بنغلاديش أي من هذه المنظمات أو الجهات المرتبطة بها.

ثانيا - القائمة الموحدة

٢ - ما هي الكيفية التي تم بها إدماج قائمة لجنة ١٢٦٧ ضمن النظام القانوني والهيكلية والإداري في بلدكم، بما في ذلك الإشراف المالي، والشرطة، ومراقبة الهجرة، والجمارك، والسلطات القنصلية؟

الجواب: تشمل قائمة لجنة ١٢٦٧، في الجزء المتعلق بتنظيم القاعدة، إشارة عابرة إلى أن بنغلاديش من البلدان/الأقاليم المصنفة تحت "المواقع الأخرى لأنشطة المؤسسة الخيرية الدولية". والمواقع الأربعة الأخرى المذكورة في القائمة هي أفغانستان، وقطاع غزة، والبوسنة والهرسك، واليمن. وأشار أيضا إلى بنغلاديش بوصفها موقعا لأنشطة صندوق الإغاثة العالمي.

وللتأكد من صحة ما ذكر أعلاه، أجري تحقيق للتأكد من تواجد المؤسسة الخيرية الدولية وصندوق الإغاثة العالمي في بنغلاديش. غير أنه لم يتم العثور على أي أنشطة لهاتين المنظمتين في بنغلاديش.

وقامت الشعبة الخاصة (الاستخبارات والأمن) التابعة للحكومة بتوزيع القائمة الموحدة على نقاط مراقبة الهجرة الـ ٢٢ في البلد (الجوية والبرية والبحرية).

وتم أيضا إدماج القائمة ضمن الهيكل الإداري لكل من البنك المركزي الحكومي (بنك بنغلاديش)، والسلطات الجمركية والقنصلية، ووكالات إنفاذ القانون والمؤسسات المرتبطة بكل منها.

٣ - هل واجهتم مشاكل في التنفيذ فيما يتعلق بالأسماء ومعلومات تحديد الهوية بالشكل الوارد حاليا في القائمة؟ وإذا كان الأمر كذلك، الرجاء بيان هذه المشاكل.

الجواب: من بين مراكز مراقبة الهجرة الـ ٢٢ في البلد، فإن المطار الدولي ضياء في داكا هو المركز الوحيد المجهز بنظام محوسب حيث يمكن استكمال القائمة باستعمال الحاسوب. لكن مراكز مراقبة الهجرة الأخرى الـ ٢١ لم تجهز بعد بالحواسيب. وفي ظل هذه الظروف، يتم تعميم القائمة المستكملة وتجهيزها يدويا مما يتطلب وقتا إضافيا وتنسيقا بين الوكالات. لذلك يلزم توفير الأموال الضرورية وتزويد جميع مراكز مراقبة الهجرة بالحواسيب لتيسير استكمال القائمة بأكثر سرعة وفعالية.

٤ - هل تعرفت السلطات في بنغلاديش على أفراد وكيانات مدرجة في القائمة في أراضيكم؟ وإذا كان الأمر كذلك، الرجاء بيان الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن.

الجواب: لم يتم التعرف على أي من الأفراد أو الكيانات التابعة لتنظيم القاعدة والمدرجة في القائمة داخل أراضي بنغلاديش.

٥ - الرجاء تزويد اللجنة، قدر الإمكان، بأسماء الأفراد أو الكيانات المرتبطة بأسامة بن لادن أو أعضاء حركة الطالبان أو تنظيم القائمة غير المدرجين في القائمة، ما لم يعرقل ذلك التحقيقات أو إجراءات إنفاذ القوانين.

الجواب: لم يتم الإبلاغ حتى الآن عن أية أسماء أو كيانات تابعة للمنظمات المذكورة أعلاه.

٦ - هل قام أفراد أو كيانات من الأفراد أو الكيانات المدرجة في القائمة برفع دعوى قضائية أو الشروع في إجراءات قانونية ضد سلطات بلدكم بسبب إدراجها في القائمة؟

الجواب: لا.

٧ - هل تعرفتم على أي شخص من الأشخاص المدرجين في القائمة بوصفه من رعايا بلدكم أو من المقيمين فيها؟ وهل تتوفر لدى سلطات بلدكم أي معلومات هامة بشأن هؤلاء الأفراد لم تدرج بعد في القائمة؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، الرجاء تقديم هذه المعلومات إلى اللجنة وكذلك أي معلومات مماثلة بشأن الكيانات المدرجة في القائمة كلما توفر ذلك.

الجواب: لا.

٨ - وفقا لتشريعاتكم الوطنية، إن وجدت في هذا المجال، الرجاء بيان أي تدابير اتخذتموها لمنع الكيانات والأفراد من تجنيد أو دعم أعضاء تنظيم القاعدة للقيام بأنشطتهم داخل بلدكم، ولمنع الأفراد من المشاركة في مخيمات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة في بلدكم أو في أي بلد آخر.

الجواب: ليس هناك معلومات عن أي تجنيد لتنظيم القاعدة أو مخيمات تدريب تابعة لها في بنغلاديش، ولم تُسن أي قوانين جديدة لمنع التدريب أو التجنيد لفائدة تنظيم القاعدة بوجه خاص. بيد أنه إذا توفرت أي معلومات تتعلق بأعضاء تنظيم القاعدة في المستقبل، فإنه سيتم التعامل معها بموجب القوانين الوطنية السارية التي تنص على منع أي تنظيمات إرهابية من استخدام أراضي بنغلاديش لأغراض التجنيد/التدريب والعمليات المتعلقة بأنشطة الإرهاب الدولي.

ثالثا - تجسيد الأصول المالية والاقتصادية

٩ و ١٠ - حالات السهو الفني غير المتعمد التي ارتكبتها السلطات الحكومية المقدمة للمعلومات: ستقدم البعثة الدائمة معلومات بشأن الفقرتين ٩ و ١٠ في إضافة لهذا التقرير.

١١ - الرجاء بيان الخطوات التي يلزم أن تتخذها البنوك و/أو المؤسسات المالية الأخرى لتحديد الأصول التي يمكن أن تنسب لأسماء بن لادن أو لأفراد تنظيم القاعدة أو حركة طالبان، أو الكيانات والأفراد المرتبطة بهما، أو الأصول التي يستفيدون منها، والرجاء بيان أي متطلبات تتعلق باتخاذ "الحيطة الكافية" أو "اعرف زبونك". والرجاء بيان كيفية إنفاذ هذه المتطلبات بما في ذلك الأسماء والأنشطة أو الوكالات المسؤولة عن الإشراف.

الجواب: لا تتوفر معلومات حتى الآن عن تجسيد أية أصول تعود إلى تنظيم القاعدة أو الكيانات المرتبطة بها، ذلك أن السلطات المالية المختصة لم تكتشف من خلال التحقيقات أي حسابات تابعة لها. وينظر حاليا البرلمان الوطني في بنغلاديش في قانون لمنع إقراض الأموال من شأنه أن يعالج بفعالية تجسيد الأموال أو الممتلكات المالية/الاقتصادية اللاحقونية من جميع الفئات.

١٢ - الرجاء تقديم قائمة بالأصول التي تم تجسيدها وفقا لهذا القرار. وينبغي أن تشمل هذه القائمة أيضا الأموال المحمّدة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، والرجاء إدراج المعلومات التالية، قدر الإمكان، في كل قائمة:

الجواب: لم تعثر المؤسسات المالية في بنغلاديش عن أية أصول مالية أو أصول اقتصادية لها علاقة بأسامة بن لادن وأفراد تنظيم القاعدة أو حركة طالبان أو الأفراد أو الكيانات المرتبطة بهما.

١٣ - الرجاء بيان ما إذا أفرجتم، وفقا للقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، عن أي أموال، أو أصول مالية أو أصول اقتصادية كانت جمدت سابقا بوصفها تعود إلى أسامة بن لادن أو إلى أفراد تنظيم القاعدة أو حركة طالبان أو الأفراد أو الكيانات التابعة لهما. وإذا كان الرد بالإيجاب، الرجاء بيان الأسباب والمبالغ المجمدة أو المفرج عنها وتواريخ هذه العمليات.

الجواب: لا.

١٤ - تنص القرارات ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، على أن على الدول أن تكفل عدم قيام مواطنيها أو أي أشخاص يعيشون في أراضيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإتاحة أية أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية للأفراد أو الكيانات المدرجة في القائمة أو لصالحها. الرجاء بيان الأساس القانوني المحلي، بما في ذلك بيان موجز بالقوانين والأنظمة و/أو الإجراءات السارية في بلدكم المتعلقة بمراقبة نقل هذه الأموال أو الأصول إلى الأشخاص أو الكيانات المذكورة. وينبغي أن يتضمن هذا الجزء وصفا ل :

المنهجية المستخدمة، إن وجدت، لإبلاغ المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالقيود المفروضة على الأفراد أو الكيانات المدرجين في قائمة اللجنة، أو الذين تم التعرف عليهم لذلك كأعضاء أو منتسبين لتنظيم القاعدة أو حركة الطالبان. وينبغي أن يتضمن هذا الجزء بيانا بأنواع المؤسسات التي تم إبلاغها والطرق المستخدمة في الإبلاغ.

الإجراءات المطلوبة من المصارف للإبلاغ، إن وجدت، بما في ذلك استخدام التقارير عن المعاملات المشبوهة وكيفية استعراض هذه التقارير وتقييمها.

الشروط المفروضة على المؤسسات المالية، إن وجدت، من غير المصارف، لتقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة وكيفية استعراض هذه التقارير وتقييمها.

القيود أو اللوائح التنظيمية إن وجدت، المفروضة على انتقال سلع أساسية ثمينة كالذهب والماس والأصناف الأخرى ذات الصلة.

القيود أو اللوائح التنظيمية، إن وجدت، التي تنطبق على نظم التحويلات البديلة مثل - أو المشابه ل - الحوالة فضلا عن المؤسسات الخيرية والمنظمات الثقافية وغيرها من المنظمات غير الهادفة للربح التي تقوم بجمع الأموال وتوزيعها لأغراض اجتماعية أو خيرية.

الجواب: يتم إبلاغ المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالقيود المفروضة على الأفراد أو الكيانات الواردة في قائمة اللجنة، من خلال التنسيق المشترك بين الوكالات وبين وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الداخلية والبنك المركزي التابع للحكومة. ويستخدم البنك المركزي آلية تنظيمية بالنسبة لجميع المصارف في البلد بما في ذلك القطاعين العام والخاص للإبلاغ عن أية تقارير بشأن معاملات مشبوهة من جانب أفراد وكيانات وردت أسماؤهم في القائمة، والتي يتم بالتالي إبلاغها إلى وزارة المالية لتقييمها من جانب تلك الوزارة وإرسالها إلى وزارة الخارجية. وحتى الآن لم يكن يتم الإبلاغ عن أي نشاط في هذا الصدد.

وحيث لم يتم بعد في بنغلاديش الإبلاغ عن أية أنشطة لطالبان والقاعدة، فإنه لم يجر بالتالي صياغة أية قوانين خاصة لمنع أو تجميد أصولهما بصورة محددة. ومع ذلك، يمكن تطبيق القوانين الحالية المتعلقة بأعمال الصيرفة ومكافحة الإرهاب لضبط تحركات هذه الأموال أو لتنفيذ عمليات اعتقال تتعلق بالأفراد أو الكيانات التي يتم تحديدها. وهناك قانون لمنع غسل الأموال ينتظر حالياً موافقة البرلمان الوطني لبنغلاديش والذي من شأنه أن يعالج بأقصى درجة من الفعالية تجميد الأصول أو الودائع المالية أو الاقتصادية غير القانونية لجميع الكيانات غير الشرعية الوطنية منها والدولية.

رابعاً - حظر السفر

بموجب نظام الجزاءات تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع الدخول أو العبور خلال أراضيها للأشخاص الواردة أسماؤهم بالقائمة (الفقرة ١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣))، والفقرة ٢ (ب) من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢).

١٥ - يرجى تقديم موحز للتدابير التشريعية و/أو الإدارية، إن وجدت، المتخذة لتنفيذ حظر السفر.

الجواب: حسب المذكور من قبل، تقوم وزارة الخارجية، من خلال وزارة الداخلية بصورة منتظمة بإحالة أسماء الأفراد الواردة أسماؤهم بالقائمة إلى نقاط الدخول البالغ عددها ٢٢ نقطة التابعة لإدارة الهجرة، (جوا وبرابورا) لمنع دخول أو عبور الأفراد الواردة أسماؤهم بالقائمة إلى أراضي بنغلاديش أو من خلالها.

١٦ - هل أدرجتم أسماء الأفراد المذكورين في القائمة في قائمة التوقيف الوطنية التابعة لكم أو في قائمة التفتيش على الحدود؟ يرجى أن تحددوا باختصار الخطوات المتخذة والمشاكل التي واجهتموها.

الجواب: تقدم أسماء الأفراد الواردة أسماؤهم بالقائمة إلى إدارة الهجرة التي تراقب الدخول عند جميع نقاط التفتيش الحدودية البرية والجوية والبحرية. كما توجد هذه القوائم لدى المدير العام لقوات المخابرات ومخابرات الأمن الوطني ولدى رئيسي هيئتي المخابرات العسكرية والأمنية الوطنية. وتحتفظ هذه المؤسسات، بـ "قائمة توقيف" وتحتفظ بأعلى درجة من اليقظة فيما يتعلق بأية محاولة للتحرك من جانب الأفراد المذكورين بالقائمة وذلك من خلال السياسات والأحكام الأمنية الوطنية القائمة. ولم تصادف بعد أية مشاكل كبيرة حتى الآن باستثناء قاعدة البيانات الإلكترونية المحدودة الموجودة لدى نقاط الدخول التابعة لإدارة الهجرة.

١٧ - كم عدد المرات التي تحيلون فيها القائمة المستكملة إلى سلطات مراقبة الحدود التابعة في بلدكم؟ وهل لديكم القدرة على البحث في البيانات المدرجة في القائمة باستخدام الوسائل الإلكترونية في جميع نقاط الدخول لديكم؟

الجواب: تجري عملية الإحالة حيثما وعندما ترد قائمة مستكملة من مجلس الأمن من خلال البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة. ولم يتم بعد وضع أي إطار زمني محدد لتجهيز تحديث القائمة. والجدير بالذكر أن مطار ضياء الدولي في داكا هو الوحيد المحوسب وأنه ما زال يتعين بعد حوسبة موانئ الدخول الأخرى البالغ عددها ٢١ (بما في ذلك نقطتان حويتان هامتان في إيتاغونغ ومطار سيليت). ولا يوجد واحد منهم موصول بالإنترنت (ولا حتى مطار داكا). ومن شأن توافر القدرة الإلكترونية على البحث والمضاهاة في جميع نقاط الدخول أن تيسر كثيرا الكشف مبكرا عن محاولة الأفراد المذكورين بالقائمة دخول البلاد. والحصول على القدرات اللازمة للبحث في بيانات القوائم باستخدام وسائل إلكترونية في جميع نقاط الدخول يتطلب قدرا كبيرا من التمويل.

١٨ - هل أوقفتم أي فرد من الأفراد المذكورين في القائمة في أي نقطة من نقاط الحدود في بلدكم أو أثناء عبور أراضيكم؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم معلومات إضافية حسب الاقتضاء.

الجواب: لا يوجد.

١٩ - هل حدث أي إغفال تقني عن غير قصد من جانب السلطات المعنية في الحكومة.

الجواب: ستقدم البعثة الدائمة معلومات عن هذا البند من خلال إضافة لهذا التقرير.

خامسا - الحظر على الأسلحة

بموجب نظام الجزاءات يطلب إلى جميع الدول منع التوريد والبيع والنقل المباشر أو غير المباشر لأسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وسائر الجماعات والأفراد المرتبطين بهما للأسلحة والمواد ذات الصلة من جميع الأنواع. بما في ذلك توريد قطع الغيار والأنشطة من أراضيها أو بواسطة رعاياها خارج أراضيها (الفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)) والفقرة ١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

٢٠ - ما التدابير التي اتخذتموها، إن وجدت، لمنع أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وغيرهم من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بهما من حيازة أسلحة تقليدية وأسلحة الدمار الشامل؟ وما نوع مراقبة التصدير المفروضة لديكم لمنع الكيانات المذكورة أعلاه من الحصول على ما يلزم من مواد وتكنولوجيا لتطوير الأسلحة وإنتاجها؟

الجواب: بنغلاديش ليست منتجا أو مصدرا للأسلحة التقليدية أو لأسلحة الدمار الشامل. ولدى الوكالات الحكومية المعنية سياسات صارمة وتدابير تنظيمية وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمنع حيازة أي فرد لمواد نووية. وبموجب القانون الحالي في البلد، فإن السلطات الحكومية المختصة تنظم بدقة عمليات بيع وشراء الأسلحة والمتفجرات. والموردون المأذون لهم من الحكومة هم وحدهم الذين يستوردون ويبيعون الأسلحة فقط إلى حاملي التراخيص المأذون لهم من الحكومة. ولكي يصبح الشخص حائزا لترخيص، فإن عليه أن يجتاز عمليات تحريات وتحقق واسعة النطاق من جانب الشرطة. ولدى الحكومة أيضا شروط أساسية تلزم جميع حائزي التراخيص بتقديم وثائق يقومون بتجديدها على فترات دورية كسياسة عامة تنظيمية أو وقائية. ولذلك تتضمن القوانين الحالية أحكاما كافية لمنع حيازة الأفراد لأسلحة تقليدية ولو أنه لم يصدر بعد أي قانون جديد لمنع القاعدة أو الطالبان على وجه التحديد.

٢١ - ما هي التدابير التي اتخذتموها، إن وجدت، لتجريم انتهاك الحظر المفروض على السلاح ضد أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وغير ذلك من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بهما؟

الجواب: لم تعتمد مؤخرا أية تدابير محددة لتجريم انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة الموجه إلى أشخاص بعينهم. ومع ذلك، فإن القانون الجنائي القائم كاف لخدمة هذا الغرض، على النحو الوارد شرحه في الإجابة على السؤال ٢٠. وقد تم إبلاغ وكالات الأمن ذات الصلة التابعة للحكومة والتي تتعامل مع حيازة الأسلحة كوزارة الداخلية وشعبة القوات

المسلحة والمدير العام لقوات المخابرات بالحظر القائم على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على القاعدة والطلاب.

٢٢ - يرجى إعطاء وصف للطريقة التي يتمكن بها نظام ترخيص سمسرة الأسلحة، إن وجد من منع أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطلاب وغير ذلك من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بهما من الحصول على مواد في إطار الحظر القائم المفروض على الأسلحة.

الجواب: تصدر الحكومة تراخيص حيازة الأسلحة بعد تحريات وعمليات تدقيق شاملة. وبدون تدقيق لا يستطيع أي شخص الحصول على ترخيص وفقا للقانون الحالي. وتقوم الحكومة بصفة دورية بحملات في جميع أنحاء البلد لمكافحة الاتجار بالأسلحة غير المشروعة واستردادها كإجراء وقائي ضد المجرمين الواردة أسماءهم في القائمة الوطنية. ولم يتم حتى الآن الإبلاغ عن أية معلومات عن أشخاص مذكورين بالقائمة حصلوا على أسلحة أو ذخائر. ويمكن الإشارة إلى المعلومات الواردة في الفقرة ٢٠.

٢٣ - هل لديكم ضمانات تحول دون شحن أسلحة وذخيرة تنتج في بلدكم إلى أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة الطلاب وغير ذلك من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بهما؟

الجواب: بنعم، توجد ضمانات وطنية وقوانين وقائية لمنع أي فرد من تحويل أو استخدام أسلحة وذخائر غير مشروعة على النحو الوارد شرحه في الإجابة السابقة.

سادسا - المساعدة والاستنتاج

٢٤ - هل دولتكم على استعداد لتقديم مساعدة إلى دول أخرى أو هل تستطيع تقديمها لتنفيذ التدابير الواردة في القرارات المذكورة أعلاه؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى إعطاء تفاصيل إضافية أو تقديم مقترحات.

الجواب: بالنظر إلى القيود المؤسسية وقيود الموارد، يتعين على بنغلاديش بعد تطوير تدابيرها الوطنية لمواجهة الأنشطة الإرهابية لا سيما تلك المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطلاب أو الكيانات المرتبطة بهما. غير أنه، في حالة طلب ذلك، ستكون بنغلاديش على استعداد، طبقا لنظام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لأن تتقاسم مع البلدان الأخرى أية معلومات أو خبرات تتعلق بمكافحة الإرهاب.

٢٥ - يرجى تحديد المجالات، إن وجدت، التي لم يكتمل فيها تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على الطلاب/القاعدة، وما هي المجالات التي تعتقدون أن الحصول على مساعدة

معينة أو بناء القدرات من شأنه أن يحسن من قدرتك على تنفيذ نظام الجزاءات المذكور أعلاه.

الجواب: إن وكالات إنفاذ القوانين/المجرة التابعة للحكومة لا سيما شرطة بنغلاديش وإدارة الهجرة والجمارك لم تزود بعد بنظام للربط الشبكي عن طريق الحاسوب. ونقاط التفتيش التابعة لإدارة الهجرة (بخلاف نقطة التفتيش الموجودة في داكا) لم تتوفر لها أيضا فرصة الحصول على أية مرافق للربط الشبكي. لذا، فإنه من العسير من خلال أساليب وقنوات تقليدية التعامل مع قائمة يتم استكمالها كل ثلاثة أشهر. كما أن عدم وجود شبكات لتكنولوجيا المعلومات لدى شرطة بنغلاديش وإدارة الهجرة يمثل الصعوبة الرئيسية التي تواجهنا في هذه اللحظة لتنفيذ نظام الجزاءات المفروض على الطالبان/القاعدة. ولما كان نظام الربط الشبكي المحوسب بين إدارة الهجرة والجوازات ووكالات إنفاذ القوانين ووكالات الأمن الوطنية من شأنه أن يكون مفيدا للغاية في استكمال القائمة بانتظام وتنبه هذه الإدارات بشأن أية محاولات لتحرك القاعدة ومنتسبيها، فإن حكومة بنغلاديش سترحب بأية مساعدة تقنية لتعزيز القدرة الوطنية في هذا المجال.